المنظّمة العربيّة للتربية والثّقافة والعلوم

إدارة الثّقافة

محضر جلسات الدورة الحادية والعشرين

من مؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي

"التراث الثقافي المغمور بالمياه"

28-30 أكتوبر 2013

المهدية – الجمهوريّة التّونسيّة

بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) وباستضافة كريمة من وزارة الثقافة في الجمهورية التونسية وبالتعاون مع منظمة اليونسكو (اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لسنة 2001) انتظمت في الفترة ما بين 28-30 أكتوبر 2013 الدورة الحادية والعشرين من مؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي تحت عنوان: **التراث الثقافي المغمور بالمياه،** وسبقها اجتماع المكتب الدائم للمؤتمر يوم 27 أكتوبر 2013 وندوة صحفية يوم 24 أكتوبر 2013.

شارك في المؤتمر ممثلون عن 15 قطرا عربيا وهي التالية **(ترتيبا ابجديا)**:

- **دولة الامارات العربية المتحدة**
- **الجمهورية التونسية**
- **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية**
- **المملكة العربية السعودية**
- **سلطنة عمان**
- **دولة فلسطين**
- **دولة قطر**
- **جمهورية القمر المتحدة**
- **دولة الكويت**
- **جمهورية لبنان**
- **دولة ليبيا**
- **جمهورية مصر العربية**
- **المملكة المغربية**
- **الجمهورية الاسلامية الموريتانية**
- **جمهورية اليمن**

كما شارك في المؤتمر ممثل عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من الخبراء وممثلين عن كلّ من منظمة اليونسكو والمركز الدولي لحفظ وترميم الممتلكات الثقافية (الايكروم) والمجلس الدولي للمعالم والمواقع (الايكوموس) واللجنة الدولية للتراث الثقافي المغمور (ايكوش)، المنبثقة عن منظمة الايكوموس، والمجلس الدولي للمتاحف (الايكوم) والمركز الاقليمي العربي للتراث الثقافي والطبيعي العالمي-البحرين، والمركز الاقليمي لحفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية، الشارقة وإتحاد الأثريين العرب.

الجلسة الافتتاحية:

افتتحت الدورة 21 من مؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي في مدينة المهدية في الجمهورية التونسية بكلمة معالي الدكتور مهدي مبروك وزير الثقافة بالجمهورية التونسية، الذي رحب بالمشاركين في هذه المدينة البحرية التي تزخر بشواهد اثرية وتاريخية على اليابسة وتحت مياهها.

وأشار الوزير بأن تونس سبق لها وأن احتضنت هذا المؤتمر العريق مرّتين: الأولى سنة 1963 تحت عنوان: "المعالم الأثرية في البلاد العربية" والثانية سنة 1987 تحت عنوان: "علم النقائش والكتابات القديمة". وتأتي استضافة تونس الثالثة لهذا المؤتمر تعبيرا على ما توليه من اهمية كبيرة لاستمرارية التعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتأكيدا على حرصها على توثيق عرى التعاون مع البلدان العربية الشقيقة.

وأكد معالي الوزير على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي المغمور بالمياه، كتراث هام وغني تزخر به البحار العربية، مثله مثل التراث البرّي، يتكون من آثار المدن المغمورة والموانئ والمرافئ والمنشئات الاقتصادية، كالحطام الذي عثر عليه سنة 1907 في عرض سواحل المهدية.

وأشار الوزير الى المخاطر الكُبرى التي يتعرض لها التراث الثقافي المغمور بالمياه، وضرورة التصدي لها من خلال وضع التشريعات والحلول القانونية واتخاذ الاجراءات الوقائية المناسبة وأعلن عن رغبة الجمهورية التونسية في احتضان المركز الاقليمي للتراث الثقافي المغمور بالمياه بمدينة المهدية، واستعداد الحكومة التونسية لتوفير المقر الرّسمي لايواء هذا المركز.

ودعا الوزير الى تأهيل التراث المغمور ودمجه في خطط التنمية المستدامة، آملا ان ينير هذا المؤتمر الطريق باتجاه الحفاظ على هذا التراث الثقافي الهامّ وتوظيفه لصالح الانسان العربي.

وفي كلمة معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الدكتور عبد الله محارب، رحّب بالوفود والخبراء المشاركين في هذه الدّورة التي تحتضنها مدينة المهدية التاريخية العريقة، وتقدم بالشكر لوزارة الثقافة في الجمهورية التونسية على استضافتها الكريمة للمؤتمر، مؤكدا على التزام المنظمة بدورية عقد المؤتمر منذ سنة 1947.

وطالب المدير العام بإجراء وقفة تقييمية للتجربة السابقة وجدوى المؤتمر وتجنب التوصيات المكررة والابتعاد عن الخطابية ومواكبة تحديات العصر وخلق مجالات تفاعلية في إطار الموقع الإلكتروني الجديد للمؤتمر الذي تم اطلاقه بمناسبة انعقاد هذه الدورة، وتيسير سبل التواصل بين الخبراء من الدول العربية والانفتاح على التجارب العالمية.

وتوقف المدير العام في كلمته عند الحالة الراهنة التي تمر بها الدول العربية، كأحد إفرازات "الربيع العربي"، والمتمثلة في اعمال التدمير والنهب الذي يتعرض له التراث الثقافي نتيجة انفلات الأوضاع الأمنية والتي طالت المواقع الاثرية والمجموعات المتحفية. ونوه في كلمته بمخاطر استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على التراث الثقافي الفلسطيني، وخصوصا في مدينة القدس من خلال تواصل الاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة والامعان في محاولات تزييف التاريخ، دون المبالاة بالقانون الدولي، ووجّه التحية للشعب الفلسطيني المقاوم للمخطّطات الاسرائيلية الاستعمارية الغاشمة.

وأشار المدير العام إلى غنى التراث الثقافي المغمور بالمياه في البلدان العربية، التي تطل معظمها على البحار، وتسيطر على مسالكها، وما تتضمنه من موانئ وحطام السفن الغارقة، وما يتعرض له هذا التراث الهش من تدمير نتيجة الحروب وعمليات النهب والقرصنة. وأشار الى الجهود الدولية لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، والمتجسّدة بالخصوص في اتفاقية اليونسكو لسنة 2001، والتي صادقت عليها إلى الآن 45 دولة، من بينها 6 دول عربية فقط.

وأكد في كلمته على ضرورة الحفاظ على التراث البحري وحمايته وادارته وحسن توظيفه في اطار خطط التنمية المستدامة، مشددا على ضرورة اصلاح اوجه الخلل في المناهج

التعليمية، التي يجب ان تضطلع بمهمة التوعية بأهمية التراث الثقافي عامة، من خلال المساهمة في تكوين جيل جديد يعرف تراثه ويُدرك مدى أهميّته، كما شدد المدير العام على ضرورة الخروج من هذا المؤتمر بخطط عملية لصيانة التراث الثقافي المغمور بالمياه، وتعزيز تبادل الخبرات، ووضع برامج تدريب تستجيب للاحتياجات.

وفي كلمته عبّر السيد محمد الناجم الغرسلي، والي المهدية عن ترحيبه بالوفود المشاركة، مثمنا انعقاد المؤتمر على ثرى مدينة المهدية التاريخية والتي شهدت قبل نحو قرن من الزمن اول اكتشاف للآثار المغمورة بالمياه على شواطئها، وأشار إلى ما تتميز به المدينة والولاية أيضا، من مواقع اثرية وتاريخية، متمنيا للمشاركين في المؤتمر النجاح وطيب الاقامة في المهدية.

ومن جهتها، ألقت د. سامية بيبرس، مديرة ادارة الثقافة وحوار الحضارات في جامعة الدول العربية، كلمة معالي الامين العام الدكتور نبيل العربي، اشادت فيها بجهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لدفع مسيرة العمل الثقافي العربي المشترك. واعربت عن الشكر والامتنان للجمهورية التونسية لاستضافتها فعاليات هذا المؤتمر. وأكدت د. بيبرس في كلمتها على ان تراث الامم هو ركيزة اساسية من ركائز هويتها الثقافية وان علاقة الانسان العربي بتراثه هي علاقة عضوية.

كما تطرقت الكلمة الى ابرز التحديات التي تواجه الامة العربية في مجال حماية التراث الثقافي العربي والمتمثلة بالخصوص في الصراعات المسلحة التي شهدتها و لا تزال، العديد من بلدان الوطن العربي في ظل المتغيرات السياسية والتحولات الاجتماعية التي عقبت اندلاع "ثورات الربيع العربي". كما أشارت الكلمة الى الانتهاكات والتعديات الاسرائيلية على المواقع الاثرية والتاريخية في الاراضي الفلسطينية.

واكدت د. بيبرس في كلمتها على الحاجة الماسة الى بذل المزيد من الجهود الوطنية والاقليمية والدولية من اجل حماية تراثنا الثقافي والحضاري العربي في اطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وفي كلمته، نيابة عن السيدة ايرنا بوكوفا المديرة العامة لليونسكو، نقل السيد أرتورو دا سيلفا تحيات السيدة بوكوفا للمشاركين، وتأكيدها على التعاون الوثيق بين اليونسكو والألكسو من أجل تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية التراث الانساني من مختلف أعمال النهب والتدمير، والعمل على بناء القدرات العربية في مختلف مجالات هذا التراث وتوظيفه في منظومة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

و أشار الدكتور منير بوشناقي، المدير العام للمركز الإقليمي العربي للتراث العالمي – مملكة البحرين، إلى أهمية وجود المركز كمؤسسة تعمل على دعم كل الجهود العربية في الحفاظ على التراث وتأسيس شبكة فعالة من الخبراء والمهتمين في مجال التراث، مستعرضا خطة عمل المركز وفعالياته المستقبلية. كما أكد على أهمية دعوة الألكسو إلى جعل التراث مادة تعليمية أساسية في الدول العربية، مضيفا أن "الشباب في حاجة إلى معرفة تراثه ودعم ثقافته العربية بالاطلاع على الإرث الحضاري المتنوع في البلاد العربية".

أما الدكتور زكي أصلان مدير المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه تحدث عن هذا المركز الذي من شأنه أن يقدم كل أنواع المساعدة للدول العربية من تدريب وترميم ونشر الوعي بأهمية التراث وتوظيفه وجعله عنصرا من العناصر الأساسية المُدرجة في برامج التعليم والتربية لتقوية الروح القومية، وهو يسعى للعمل في نطاق التعاون العربي المشترك، وقد تُوّجت بعض نشاطاته من هذا القبيل، بإبرام اتفاقية شراكة مع الألكسو لتنظيم دورات تدريبية وعقد ملتقيات للتعريف بالآثار في البلاد العربية، كما تولى المركز نشر بعض الكتب والمطويات لبثّ الوعي بأهمية التراث وحمايته من كل أنواع المخاطر المُحدقة به من تدمير ونهب ومتاجرة غير قانونية.

وبعد إنتهاء الجلسة توجه الحاضرون لزيارة معرض صور للتراث الثقافي المغمور بالمياه في السواحل التونسية، نظمه المعهد الوطني للتراث واطّلعوا بالمناسبة على معرض لمجموعة من الكتب والمنشورات من إصدارات الألكسو ووزارة الثقافة التونسية .

الجلسة الاجرائية:

قام د. مراد بتروني، ممثل الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ورئيس الدورة السابقة من المؤتمر، بتسليم الرئاسة الى الجمهورية التونسية، ممثلة بالدكتور عدنان الوحيشي، المدير العام للمعهد الوطني للتراث، ليكون رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي.

وقدم د. عدنان الوحيشي عرضا حول موضوع الآثار البحرية في البلدان العربية، وبيّن أنّه علم حديث نسبيا ، خصوصا في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يجسد الحضارات الفينيقية والبونية واليونانية والرومانية والعربية، حيث شهد عمليات استكشافات بحرية انطلقت من قرطاج الى باقي ارجاء المتوسط، وهي تشكل امتدادا للتراث الثقافي المادي على اليابسة.

ثم انتخبت الوفود المشاركة د. محمد مصطفى عبد المجيد، من جمهورية مصر العربية، نائبا للرئيس، ود. حمدان طه ،ممثل دولة فلسطين، مقررا للمؤتمر.

وجرى اقرار جدول أعمال المؤتمر وبرنامجه الزمني، كما تم تضمين ما يستجد من أعمال، ايذانا ببدء العرض والنقاش.

الجلسة الأولى:

استهل المؤتمر أعماله في الجلسة العامة الاولى بالاستماع إلى أبرز ما يجد من أخبار ثقافية في الساحة العربية، ونذكر من بينها:

- إعلان دولة الامارات العربية المتحدة تقديم ملفّ خور دبي للإدراج على لائحة التراث العالمي.
- ترحيب دولة قطر، التي ترأس المنظمة العربية للمتاحف، بالتعاون مع الالكسو.
- إعلان المملكة العربية السعودية عزمها على تسجيل موقع جدة التاريخي على لائحة التراث العالمي وطلب الدعم والمؤازرة.
- إعلان دولة ليبيا عن نيتها الشروع في اعداد ملف ترشيح مدينة طبرق، وطلب المساعدة الفنية في تطوير علم الآثار المغمورة بالمياه.
- إعلان المملكة المغربية عن استضافتها للإجتماع الأول حول مشروع انشاء المرصد العربي للتراث المعماري والعمراني في الفترة ما بين 19-21 ديسمبر2013 تحت إشراف الألكسو، وعزمها عن اعداد ملف ترشيح لشجرة الارغان النادرة، على لائحة التراث العالمي الطبيعي، وتسجيل رقصة متميزة من جنوب المملكة على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي.
- إعلان فلسطين نيتها الترشح لعضوية لجنة التراث العالمي في المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، وانجازها بالتعاون مع منظمة الايكروم واليونسكو وبدعم من حكومة مالطا والمنظمات العاملة في مجال التراث الثقافي، ميثاق الحفاظ على التراث الثقافي في فلسطين، كما أعلن ممثل فلسطين عن اكتشاف تمثال برونزي للإله ابولو من قبل بعض الصيادين على شواطئ غزة.
- إعلان دولة الكويت استمرارها في استضافة إجتماعات لجنة الخبراء العرب في التراث الثقافي والطبيعي العالمي وطلبها من الدول العربية التي تقدم ترشّحات وملفات لتسجيل مواقع تاريخية أو عناصر ثقافية تراثية غير مادية، أن تنسق فيما بينها خلال اجتماعات هذه اللّجنة.

- إشارة الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى أهمية تراثها الساحلي والبحري مقابل إمكانيات محدودة، وطلبها الدعم في استكشاف هذا التراث وحمايته.

وعلى خلفية ما ورد في جلسة الافتتاح على لسان معالي وزير الثقافة التونسي، جرى التذكير باستعداد الجمهورية التونسية لإيواء المركز الاقليمي للتراث المغمور بالمياه بمدينة المهدية.

ثمّ قدم د. محمد الكحلاوي، أمين الاتحاد العام للأثريين العرب مداخلة حول استمرار اعمال التدمير والنهب الجارية في بعض دول "الربيع العربي" والتي طالت المواقع الاثرية في كل من مصر وسوريا وليبيا ومالي، مشيرا الى ضرورة التدخل لوقف هذه الاعتداءات، وتطوير آليات عملية للحفاظ على التراث الثقافي اثناء النزاعات المسلحة.

وعلى إثر ذلك قدمت دولة الكويت مقترحات تنظيمية للمؤتمر، تشمل تقسيم المؤتمر الى ثلاثة عناوين:

*** المؤتمر الرئيس، ويختص بالمداولات والنقاش بين وفود الدول والخبراء حول الموضوع الرئيسي للدورة،**

***ورش العمل الخاصة بممثلي الدول،**

***الجلسات العلمية المفتوحة للباحثين والطلاب.**

وفي مرحلة موالية، تمّ الإعلان عن إطلاق الموقع الالكتروني لمؤتمر الاثار والتراث الثقافي في الوطن العربي ، تنفيذا لقرار مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في دورته الثامنة عشر 18 التي عقدت في البحرين في نوفمبر 2012.

ومن المنتظر أن يحقق هذا الموقع خدمات هامة لفائدة المهنيين وأن يكون حلقة وصل بين المنظمة والخبراء والباحثين المهتمين بمجال التراث والمنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة.

وسيقع تحميل جميع أعمال ومداخلات المشاركين في هذا المؤتمر على الموقع الجديد الذي سيتم اتاحته أيضا للجمهور العريض فور تحميل مادة المؤتمر.

وفي آخر الجلسة قدمت ممثلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقريرا حول الموقف التنفيذي من توصيات الدّورة العشرين لمؤتمر الأثار والتراث الثقافي التي انعقدت في الجزائر في مارس/آذار 2012 حول موضوع: الآثار والسياحة الثقافية، والتي تمّ اعتمادها من قبل مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشّؤون الثقافية في الوطن العربي في دورته الأخيرة المنعقدة في المنامة في شهر نوفمبر 2012، لتصبح ملزمة للدول وللمنظمة، وأشارت إلى أنّ الألكسو لم تتمكن، على غرار المرّة السابقة، من إعداد وثيقة تقدّم صورة متكاملة حول الموضوع، بسبب قلّة عدد الرّدود التي تلقّتها من الدول الأعضاء، على الرّغم من كلّ الجهود التي بذلت في هذا الشأن، فلم يتجاوز عدد هذه الردود الخمسة، جاءت من الدول الآتية وهي سلطنة عمان وتونس والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية والجزائر.

وركّز التقرير الذي قدمته ممثّلة المنظّمة على ما قامت الألكسو بتنفيذه من التوصيات التي تخصّها وكان أبرزها التعاون مع برنامج آثار التابع لمنظمة إيكروم، لتنفيذ عدد من الدّورات التدريبية لفائدة المتخصّصين في إدارة المواقع الأثرية والمتاحف والجرد وعلم الآثار الوقائي، وإعداد الخرائط الأثرية.

أمّا بخصوص تنفيذ القرارات المتعلقة بإنشاء مجلس إدارة المتاحف العربية تحت مظلّة الألكسو، والمركز الإقليمي لمكافحة الاتجار غير الشرعي بالممتلكات الثقافية ،وتوحيد المصطلحات المستعملة في علوم الآثار في الوطن العربي، فقد تم تكوين أربع لجان داخل المؤتمر، كُلّفت بإعداد بطاقات تنفيذ لعرضها على المؤتمر في جلسته الختامية.

الجلسة الثانية: التراث الثقافي المغمور بالمياه

تم خلال هذه الجلسة عرض ثلاث مداخلات حول الموضوع الرئيسي للدورة:

- **"التـراث الثقافي المغمور بالمياه: الاكتشاف، الحماية، العرض والتعليم: أين نحن من العالم؟"، قدمها د. عماد خليل**، وأكد من خلالها على الغياب الكلي للتعاون العربي-العربي في حقل التراث الثقافي المغمور بالمياه وضرورة وجود هذا التعاون في مجال الإستكشاف وعمليات الحماية والصيانة. وأكد الدكتور خليل على أن كل البلدان العربية تحتاج من هذه الناحية إلى التعليم والتدريب، ودعا إلى تأسيس معاهد متخصّصة في تدريس التراث الثقافي المغمور بالمياه.
- **"قراءة تحليلية لاتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لسنة2001"**، قدمها **د. فاضل بليبش ود. منير بوشناقي**، تم التأكيد فيها على اهمية المصادقة على الاتفـــــاقية الدولية لسنة 2001 المتعلقة بحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه من قبل الدول العربية، نظرا لأهمية التهديدات التي يتعرض لها هذا اللون من التراث من جراء تعاطي الأنشطة غير المرخص فيها وحتى بعض الأنشطة المشروعة، لكن رغم أهمية هذه الدواعي فلم تصادق على هذه الإتفاقية إلى حد الآن، سوى 45 دولة من بينها 6 دول عربية فقط.
- **"وضع التراث الثقافي المغمور بالمياه في الوطن العربي والتحديات التي تواجه المؤسسة التنظيمية والتشريعية"، قدمها د. محمد مصطفى عبد المجيد**، ولخصت الورقة أهم المشكال في المجالين الأكاديمي والتنظيمي، والمتمثلة في قلة البرامج الدراسية المطروحة وندرة المتخصصين وقلة عدد الادارات وعدد العاملين في المجال. وخلصت الدّراسة الى عدد من المقترحات من بينها إنشاء هيكل لإدارة التراث الثقافي المغمور بالمياه في الهيئات المعنية، وتطوير خطط البحث والاستكشاف والتعاون مع الأكاديميين والمتخصصين المحليين والأجانب وتعزيز النشر العلمي والتدريب وبناء الكفاءات واتاحة المجال للجمهور.

ثمّ فتح باب النقاش.

اليوم الثاني 2013/10/29

الجلسة الثالثة:

خُصصت هذه الجلسة لعرض تجارب الدول العربية في مجال "التراث الثقافي المغمور بالمياه" وقدمت 10 من الدول العربية الحاضرة وهي تونس والجزائر والمملكة العربية السعودية والمملكة المغربية وموريتانيا وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت وليبيا وفلسطين، عروضا حول تجاربها:

- تناول ممثل تونس الجانب القانوني، مؤكدا على أن القانون التونسي يولي اهتماما خاصّا بالتراث الثقافي المغمور بالمياه وأشار إلى أهمية تكوين الكفاءات المتخصّصة وتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة في هذا المجال والإبحار في المعرفة والعمل على الأنظمة الدفاعية المتقدمة في البحر.
- تحدث ممثل الجزائر على الاهتمام المتزايد الذي توليه مختلف مؤسسات الدولة للتراث الثقافي المغمور بالمياه والذي صدرت على إثره جملة من القوانين تتضمن العناية بهذا اللّون من التراث، هذا إلى جانب وجود دراسات كثيرة بصدد الانجاز لاكتشاف الآثار في البحر والمحافظة عليها.
- أكدت المملكة العربية السعودية على ما تزخر به من كنوز مغمورة بالمياه وعلى تشجيعها لعمليات المسح واكتشاف الآثار القابعة في قاع البحار.
- تحدث ممثل المملكة المغربية على الجانب التشريعي، وقدم مشروع قانون جديد للمحافظة على التراث البحري.
- عبّر ممثل موريتانيا على اهتمام دولته بالتراث المغمور بالمياه منذ سنوات عديدة وأشار إلى أهم ما تم تحقيقه في هذا الجانب وهو صدور القوانين التي تحمي هذا التراث.
- قدمت سلطنة عمان تجربتها في هذا المجال وأشارت إلى تواصل عمليات البحث والتنقيب وإنجاز الخرائط.

- أشارت دولة قطر إلى أنها تعمل على الحفاظ على المواقع التاريخية وعلى ترميمها وتحويلها إلى متاحف ومراكز تاريخية.
- و أخيرا ركزت دولة ليبيا على ثراء تراثها البحري، مع تقديم للعديد من المواقع الأثرية التحتمائية.

الورش العلمية:

- الورشة الأولى: التشريعات والقوانين الخاصة بالتراث الثقافي المغمور بالمياه

- **د.منير بوشناقي**
- **د. فاضل بليبش**
- **ارتور دا سيلفا**

قدم د.فاضل بليبش ود.ارتور دا سيلفا مداخلة إنطلاقا من النموذج التونسي، حيث تم تجاوز الفراغ التشريعي فيما يخص التراث الثقافي المغمور بالمياه في تونس بعد ثلاثين سنة من استقلال البلاد وذلك بفضل قانون 1989 المتعلق بالحطام البحري ومجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية وهي النص الأساسي المتضمن للنظام القانوني لهذا التراث. وهذه المجلة، وإن أفردت التراث الثقافي المغمور بالمياه بباب كامل وتضمنت تكريسا لجملة من المبادئ التي وردت لاحقا في الإتفاقية الدولية المتعلقة بالتراث الثقافي المغمور بالمياه، فإنها لم تخلو من نقائص عديدة يتعين بحث سبل تخطيها.

ومن منطلق الإرادة القوية التي أبداها ممثلو الدول المشاركة، لتطوير الموارد البشرية والوسائل اللوجستيكية الملائمة لتجويد مستوى حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه في دولهم، أوصت الورشة بما يلي:

- **العمل على تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بالتراث الثقافي المغمور بالمياه في الدول العربية.**
- **تحفيز الدول العربية على المصادقة على اتفاقية التراث الثقافي المغمور بالمياه لسنة 2001، وعرض الموضوع على الاجتماع القادم لوزراء الثقافة العرب.**
- **تكوين فريق عمل من الخبراء، يتولى صياغة ميثاق عربي لحماية التراث والممتلكات الثقافية في الوطن العربي لعرضه على اجتماع وزراء الثقافة العرب في نهاية سنة 2014.**
- **تكوين فريق خبراء بالتنسيق مع اليونسكو والإيكوم والإيكروم يكلف باقتراح قواعد معيارية يمكن اعتمادها كمرجع يخول ضمان الحماية الدنيا للتراث الثقافي المغمور بالمياه، صُلب التشريعات الوطنية للدول العربية في إطار تعاون متجدد.**
- **تشجيع المنظمات الشريكة على ترجمة المحامل التقعيدية و مواد التكوين والإعلام ذات الصلة بالتراث الثقافي المغمور بالمياه إلى اللغة العربية.**

- **الورشة الثانية: * التراث الثقافي والتنمية المستدامة**

*** إدارة مواقع التراث الثقافي المغمور بالمياه**

- **د. مارك بيش**
- **د. كارلو بلترام**
- **د. اثينا تراكداس**
- **د. وفاء بن سليمان**

انبثقت عن هذه الورشة جملة من التوصيات الهامة، أبرزها:

- **اعتماد الأبحاث الاستباقية واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه.**
- **اعداد دليل للممارسات السليمة في مجال ادارة التراث الثقافي المغمور بالمياه.**

- **إدماج التراث الثقافي المغمور بالمياه في منظومة التنمية الاقتصادية والإجتماعية.**

- **العمل على تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي، بما في ذلك المنظمات الاهلية المتخصصة، ومجتمعات الصيادين وهواة الغطس.**
- **دعوة المصالح المشرفة على ادارة التراث الثقافي المغمور بالمياه في الدول العربية إلى تعزيز التواصل مع مختلف الهياكل والمؤسسات الحكومية والخاصة التي تنشط في المجال البحري.**

- **<u>الورشة الثالثة</u>: التعليم والتدريب وبناء القدرات في مجال المحافظة على التراث الثقافي المغمور بالمياه**
  - **د. زكي أصلان**
  - **د. انااليزا زراتيني**
  - **د. عماد خليل**
  - **د.نفين خالد**

قدم الدكتور زكي اصلان عرضاً حول الانشطة التدريبية التي عقدها مركز ايكروم "برنامج آثار" في الشارقة، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والانشطة المزمع عقدها في المستقبل القريب ضمن خطة استراتيجية تلبي احتياجات الدول العربية في مجالات بناء القدرات والتوعية والنشر والتعريف.

وقدمت الدكتورة أناليزا زاراتيني عرضاً حول تجربة ايطاليا في مجال ادارة مواقع التراث الثقافي المغمور بالمياه، وتعرضت إلى موضوع الأدوات والوسائل المستخدمة في حماية هذا التراث والموجهة للعامة وطلاب المدارس.

وأوصت الورشة بما يلي:

- **إنتاج مادة علمية حول التراث الثقافي المغمور بالمياه من اجل ادراجها في المنظومة التربوية في الدول العربية.**
- **دعوة الجامعات العربية لإدخال تخصص، الاثار المغمورة بالمياه ، ضمن برامجها الدراسية في مجال علـــوم الاثـار والتراث.**
- **تنسيق الجهود بين الدول العربية الاعضاء في مجال التدريب وبناء القدرات، بما في ذلك تبني المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تنظيم دورة تدريبية عـــــربية في مجال التراث الثقافي المغمور بالمياه، تكون أساسا لبرنامج بناء القدرات العربية في هذا المجال والاستفادة من التنسيق مع المراكز الاقليمية المتخصصة في مصر والبحرين والشارقة.**
- **دعوة الهيئات والمؤسسات العربية العاملة في مجال التراث الثقافي المغمور بالمياه للقيام بمشروعات بحثية مشتركة وإلى الانضمام إلي الروابط الدولية العاملة في هذا المجال وتعزيز النشر العلمي حول الاثار المغمورة بالمياه، بما في ذلك نشر كتاب حول التراث الثقافي المغمور بالمياه في الوطن العربي.**
- **تعريب الدليل الملحق لليونسكو لمشروعات التراث الثقافي المغمور بالمياه.**

اليوم الثالث 2013/10/30

قام المعهد الوطني للتراث بتنظيم زيارات ميدانية لبعض المعالم الاثرية في مدينة المهدية ورحلة بحرية حول المدينة.

الجلسة الختامية:

أسفرت أعمال الجلسات العامة، من جهتها أيضا، على وضع مجموعة من التوصيات، تمثلت في ما يلي:

- **تأسيس المركز الاقليمي للتراث الثقافي المغمور بالمياه في مدينة المهدية في الجمهورية التونسية، والتي أعربت عن استعداها لايوائه بحكم ما تتميز به من ثراء في هذا المجال، وتمّ في هذا السياق تشكيل لجنة علمية يترأسها د.عماد خليل وتشمل كل من د. وفاء بن سليمان و الأستاذ أحمد قضوم لوضع مقترح لهذا المركز.**
- **الدعوة الى وقف الاعتداءات الاسرائيلية على التراث الثقافي والديني في مدينة القدس الشريف، وخصوصا الاعتداءات الموجهة ضد المسجد الاقصى، ومطالبة منظمة اليونسكو القيام بدورها لحماية هذا التراث ووقف الاعتداءات عليه.**
- **تشكيل لجنة من الخبراء لتقييم الاضرار و الوقوف على ما آلت اليه اوضاع التراث الثقافي في سوريا.**
- **إعداد قائمة بالخبراء العرب في ميدان التراث الثقافي المغمور بالمياه ورفد الموقع الخاص بمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي بهذه البيانات.**
- **تبني الألكسو لمشروع نشر مئة قطعة مفقودة، نُهبت في المنطقة العربية.**

- **تعزيز نظم الانذار المبكر والإجراءات الوقائية قبل تنفيذ المشاريع الكبرى على السّواحل الشاطئية، والتأكيد على ضرورة اجراء دراسات التأثير البيئي قبل إسناد تراخيص الإنجاز.**

وأخيرا، قام المؤتمر بانتخاب أعضاء المكتب الدائم للمؤتمر في دورته القادمة من الدول الآتية:

- ❖ الجمهورية التونسية
- ❖ المملكة العربية السعودية
- ❖ سلطنة عمان
- ❖ جمهورية مصر العربية
- ❖ المملكة المغربية
- ❖ الجمهورية الاسلامية الموريتانية.

واتفق المؤتمرون على أن يكون موضوع الدورة الثانية والعشرون:

المشاهد الثقافية في الوطن العربي، بين قوانين المحافظة وتحديات التنمية المستدامة.

وستتشاور كل من دولة قطر وسلطنة عمان حول استضافة المؤتمر في دورته القادمة في النصف الأخير من سنة 2015 .